أكد رئيس البرلمان على افتتاح الجلسة البرلمانية لنظر مشروع قانون الميزانية السنوية للعام 2022م خلال 18 — 20 أغسطس الجاري ، مع اتخاذ الاجراءات المشددة لتجنبها من الجائحة كوفيد -19

2021/08/05

البرلمان التايلندي /بانكوك، تايلند

أكد رئيس البرلمان ورئيس مجلس النواب حرصا على موعد انعقاد الجلسة البرلمانية لنظر مشروع قانون الميزانية السنوية للعام 2022م المقبل ، و أوضح بأن موعد انعقاد الجلسة المرتقب سيكون خلال 18 — 20 أغسطس الجاري. كما انه يهتم باتخاذ الاجراءات الاحترازية المشددة على جميع النواب النيابيين و مرافقيهم ، تجنبا من بؤرة جديدة في الحرم البرلماني إزاء الجائحة كوفيد -19 .

و في نفس السياق ، أعرب رئيس البرلمان عن اهتمامه في مشروع قانون الميزانية السنوية للعام 2022 م ، متفائلا بأنه تتم اجراءاته في دور الانعقاد الحالي.

و في الجانب الآخر ، أفاد رئيس البرلمان بأن الأحزاب المعارضة لديهم نية قوية في افتتاح دور الجلسة البرلمانية للمناقشة العامة من أجل سحب الثقة من رئيس الوزراء و الوزراء الآخرين ، حيث أفاد رئيس البرلمان بأن هذا الاقتراح يرجع الى الأحزاب المعارضة ضمن كافة استعداداتها نحو توفير المعلومات و التساؤلات و الاستجوابات ، لأن دور انعقاد الجلسة يمتد إلى 18 سبتمر 2021م .

كما أعرب رئيس البرلمان عن استنفار البرلمان على درجة قصوى إزاء اتخاذ الاجراءات الاحترازية المشددة لمكافحة الجائحة كوفيد -19 ، معرباً عن تركيزه ضمن تطبيق كافة الاجراءات الاحترازية و المتابعة حول التقارير الطبية تجاه المصابين ضمن الموظفين و الإداريين في البرلمان بشكل مستمر ، مع إصدار التدابير اللازمة نحو ممارسة العمل في المنازل لمن كان تنقله عبر وسيلة النقل العامة من و إلى المكتب أو داخل الحرم البرلماني ، و عندما يحضر إلى الجلسة البرلمانية فعلى كل الموظفين أن يتخذوا كافة الإجراءات و التدابير المبرمة بشكل مشدد.

بالنسبة إلى النزاعات بين الأحزاب المعارضة و الحكومة إزاء الميزانية الاحتياطية المشارة إليها الأحكام في هذا المشروع ، فهذا يمكن أن يرجع إلى اللجان المختصة لنظرها و ترجيحها حتى وصول إلى القرار النهائي قبل إحالتها إلى دور انعقاد الجلسة البرلمانية المرتقبة على حد قوله. بالإضافة إلى ما يلاحظ أيضا من قبل حزب المعارضة حول ملف تعديل الأحكام المعدلة في الدستور ، لما يرى المعارضون بأن الأحزاب الموالية للحكومة سوف يجريها بغير النزاهة ، وأجاب أيضا بأن هذا يرجع إلى اللجان المختصة في الدراسة والنظر لتسوية الأزمة ، بالرغم من أنه خارج صلاحيته و إمكانياته في التدخل أو التطبيع ، لأنها تحت النظر و المسؤلية ضمن اللجان المختصة دون جدوى.

المصدرhttp://tpchannel.org/radio/newsdetail.php?news_id=7876

المترجم : شوشات بوت بينج، مكتب اللغات الأجنبية ، الأمانة العامة لمجلس النواب